Central Statistical Organization IRAQ

مركز التدريب والبحوث الإحصائية

واقع القطاع العام في العراق – النشاط الصناعي

(دراسة حالة)

أعـداد

محمد خضر ياسين / م. حسابات أقدم

د. يسرى محمد كويجة/ رئيس مبرمجين أقدم

اسماء شلش محمد / مديـر حسابات

حيدر خالد رشيد / م. رئيس احصائيين

٢٠٢١

المقدمة

يحتل القطاع العام وخصوصاً نشاط الصناعة التحويلية مكانة بارزة في اقتصاديات دول العالم المتقدمه، اذ يسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها، وكان له دورا تاريخيا فعالا في تجارب التنمية الاقتصادية لتلك الدول. في الوقت الذي تنخفض فيه تلك النسبة في الدول النامية.

وفي العراق، فعلى الرغم من انخفاض مستوى العوائد الواردة من القطاع العام في المدة التي سبقت أحداث عام 2003، الا انه كان يتصف بدرجة او باخرى من الفاعليه بالمقارنة مع ما تلا ذلك العام من احداث وتداعيات. اذ اخذ ذلك القطاع بالتراجع شيئا فشيئا مع مرور الزمن والى الوقت الحالي. وفي ظل قلة الاهتمام الموجه لهذا النشاط من الجهات المعنية، وانفتاح السوق العراقي على السوق العالمية، وما تعانيه بنيته من ضعف في مواجهة الضغوطات التنافسية لتدفقات السلع والخدمات الاجنبية، فضلا عن تردي واقع البنى التحتية للبلد، فقد ازدادت حالة هذا النشاط سوءاً واصيب بالشلل جراء ذلك. وهنا تبرز ضرورة اعداد الدراسات والبحوث بهذا الخصوص بهدف لفت النظر الى هذا القطاع المهم وتسليط الضوء على نقاط الضعف ومكامن الخلل التي يعاني منها، ومن ثم الخروج باستنتاجات ومقترحات مناسبة تسهم في تنميته ومن ثم دعم عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة بشكل فعال في بناء وتقوية الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يشكله القطاع العام في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الدور الريادي الذي يلعبه هذا القطاع في دفع عملية التنمية الاقتصادية نحو الأمام، وما يشكله من روابط أمامية وخلفية للأنشطة الاقتصادية ، وما يترتب عليها من تشغيل واسع لعناصر الإنتاج ولاسيما الأيدي العاملة، فضلا عن جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية. الأمر الذي من شانه تحقيق زيادة في توليد الدخول ومن ثم رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وصولاً لزيادة مستويات الرفاهية.

هدف الدراسة: تشخيص مكامن الخلل والضعف في القطاع العام وخصوصاً النشاط الصناعي والوقوف على أسبابها وتحديد سبل معالجتها، وكذلك تحديد إمكانيات النهوض به وإنعاشه.

فرضية الدراسة: هناك أسبابٌكامنةٌ وراء حالة الغياب شبه التام لدور القطاع العام وخصوصاً النشاط الصناعي في الاقتصاد الوطني بعد عام 2003، وإن هذه الأسباب يمكن تشخيصها ومعالجتها.

الإشكالية:

يعاني القطاع العام من حالة عجز شبه مزمن انعكس من خلال تحقيق خسائر كبيرة للشركات العامة خصوصاً الشركات العاملة في النشاط الصناعي ، مما تسبب في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003.

أسلوب الدراسة:

تم إعداد الدراسة بالاعتماد على الأسلوب الاستنباطي التحليلي وذلك من خلال تحليل الحسابات الختامية لشركات القطاع العام وتحديد نصيب كل شركة من إجمالي الخسارة الكلية وتحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن دراسة الأسباب المحتملة للخسائر المتحققة لكل نشاط وتقديم المقترحات المناسبة لمعالجتها.

حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمانية: سنة (2011-2019)

ب. الحدود المكانية: شركات القطاع العام العاملة في العراق